

مبادرة «الأسواق الشاملة».. فرصة ذهبية لإشراك الفقراء في مشروعات التنمية

يوسف إبراهيم

طالب عدد من الخبراء بسرعة تنفيذ مبادرة الأسواق الشاملة التي أعلنت عنها هيئة الاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكد الخبراء أن تنفيذ هذه المبادرة سيضمن مشاركة الفقراء بشكل أفضل سواء بموارد مالية أو عينية في مشروعات التنمية فضلاً عن تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات مع توسيع نطاق العمل.

وقال منير ثابت المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن التوسع في تطبيق مبادرة الأسواق الشاملة سيحقق فائدة مشتركة للطرفين سواء للفقراء أو لأصحاب الأعمال، ستمكن الفئة الأولى من سد احتياجاتها الضرورية مع إتاحة الفرصة لزيادة دخولها بجانب جلب المزيد من الفوائد للأعمال التجارية وإنشاء أسواق جديدة وتوسيع نطاق العمل بالأسواق.

أشار ثابت إلى أن الشرائح الفقيرة لديها قدرات لم يتم استغلالها بشكل جيد في مجالات الاستهلاك والإنتاج، والابتكار، وإقامة المشروعات التجارية وطالما سعت الشركات إلى إدماج وإشراك الفقراء فإنها ستنتج في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وأضاف أن هناك العديد من القيود التسويقية لهذه المبادرة أهمها ما يتعلق بمعلومات السوق خاصة قطاع الأعمال التجارية عن الفقراء واحتياجاتهم ومواردهم ومهاراتهم، وكذلك البيئة التنظيمية والعلاقة بين الأعمال التجارية والقوانين والقواعد المنظمة التي يجعلها متعقد هذه الأعمال على حد قوله.

أما فيما يتعلق بالبنيتين التحتية والمادية فإن هناك مشكلات تتمثل في نقص وسائل المواصلات وضعف البنية التحتية للمياه والكهرباء



محمد المنوفى

عاصم رجب

والصرف الصحي والاتصال بجانب عدم التأكد من مهارات الفقراء ومعرفةهم بالبيانات الاستفادة من المنتج أو الخدمة أو المشاركة في سلسلة التوريد بجانب الخدمات التمويلية خاصة أن الأغلبية المتعاملة بالسوق ليست لديها قدرة على التعامل مع كروت الائتمان والتأمين والمدخرات والخدمات المصرفية التجارية.

وأوضح أنه يمكن التغلب على هذه القيود من خلال الدعم الحكومي الواسع لهذه المبادرة حتى يشارك الفقراء بشكل أوسع في نماذج الأعمال التجارية الشاملة، وتحقيق مكاسب لجميع المتعاملين وتابع قائلاً: يمكن للحكومة أن تستفيد من تجارب الدول التي قامت بتطبيق هذه المبادرة ومن بينها المغرب حيث نجحت إحدى الشركات الأوروبية العاملة بمجال خدمات البنية الأساسية في إحداث طفرة كبيرة في توفير خدمات المياه والكهرباء لسكان المناطق العشوائية المجاورة لمدينة الدار البيضاء

من خلال توظيفها مجموعة من المواطنين ومنحهم بالتدريب الفني والإداري، وقد نجحت الشركة في إنشاء نظام محلي للإشراف والمراقبة.. وتم مد 30 ألف أسرة في الدار البيضاء بخدمات الكهرباء، وانخفضت ميزانيات الأسر للإلتفاق على الطاقة بهذه المناطق من 17 دولاراً أمريكياً إلى 6 دولارات شهرياً.

كان عاصم رجب رئيس هيئة الاستثمار قد أعلن خلال مؤتمر صحفي قبل أيام عن إطلاق استراتيجية جديدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسهل القيام بمعاملات تجارية مع الفقراء مؤكداً أن المبادرة تعتبر أداة من أدوات الشركات للتوسع خارج نطاق الممارسات التقليدية للأعمال وتقديم الفقراء كشركاء في تحقيق النمو وخلق الثروات.

من جانبه أعلن محمد المنوفى رئيس جمعية مستثمري 6 أكتوبر عن ترحيبه بهذه المبادرة التي تستهدف تحقيق مزيد من الفوائد للفقراء لكنه أكد أن نجاحها يتوقف على مدى استعداد الحكومة لتدريب هؤلاء الفقراء، وإمدادهم بالمهارات اللازمة للدخول في هذه الأعمال فضلاً عن ضرورة التعاون بين القطاع الخاص، والحكومة والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف اللازمة لهذه الاستراتيجية.

أشار إلى أنه قد يكون هناك تحفظ لدى بعض المستثمرين على جوانب المبادرة خاصة أنه لا توجد معلومات كافية عن هؤلاء الفقراء وبني إمكانية قيامهم بالمساهمة مع قطاع الأعمال مما يتطلب مزيداً من الترويج للمبادرة، وتبسيط قواعدها قبل البدء في تنفيذها مؤكداً تأييده لأي إجراء يساهم في تحسين دخل هؤلاء الفقراء ومساهماتهم في العملية الإنتاجية خاصة أن بعضهم لديه بالفعل أفكار مبتكرة لا نستفيد منها.